مجلة المجمع العلمي

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

مجلة المجمع العلمي

فصلية محكمة أنشئت سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م

الجزء الثاني ـ المجلد الثامن والخمسون

١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م

التعليم ومتطلبات سوق العمل

أ. د. داخل حسن جريو
عضو المجمع العلمي

الملخص :

على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات التعليمية بأنواعها المختلفة ، وانخفاض معدلات الأمية، وتخريج أفواج من المتعلمين من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، في السنين الأخيرة في البلدان العربية ، إلا أنه لم يصاحب ذلك تطورا ملموسا بربط مخرجات التعليم بحاجات السوق المحلية ، وتوجيه التعليم بصورة أفضل نحو سوق العمل، وخير شاهد على ذلك وجود أعداد غير قليلة من خريجي هذه المؤسسات في عدد غير قليل من التخصصات عاطلين عن العمل في بلدانهم . تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية الترابط بين المؤسسات التعليمية في البلدان العربية والمؤسسات المختلفة لغرض توفير فرص عمل مناسبة للشباب لتلبية حاجات السوق العربية ومتطلبات التنمية المستدامة.

المقدمة :

شهدت البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة تطورا كميا كبيرا بأعداد الطلبة الدارسين في المعاهد والكليات والجامعات العربية ، من دون أن يصاحب ذلك تطورا مماثلا بنوعية وجودة معظم خريجي تلك المؤسسات وملاءمتها لحاجات سوق العمل، لأسباب شتى أبرزها :

١. هيمنة التخصصات الأدبية والإنسانية على معظم الدراسات الجامعية، إذ لايتجاوز عدد الطلبة العرب في التخصصات العلمية والهندسية والتقنية نسبة (٢٨٪) من مجموع الطلبة الجامعيين، مقابل نسبة (٥٠٪) في معظم الدول الآسيوية ، مما يسهم بتخريج ملاكات يصعب الإفادة من مؤهلاتها لتلبية حاجات قطاع العمل.

٢. ضعف ثقافة العمل المهني الناجمة عن بعض الثقافات الموروثة لدى الكثير من الشباب بوجاهة الوظائف المكتبية التي ينحصر معظمها في المؤسسات الحكومية والتي هي محدودة في الغالب ، وهي بطبيعتها وظائف لا تتطلب مؤهلات علمية أو تقنية.

٣. ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المختلفة ولاسيما مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية في عصر العولمة وانتشار ظاهرة الخصخصة التي أدت إلى قيام الكثير من الحكومات العربية إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات القطاع الخاص وبعضها لمؤسسات أجنبية ، وهي تسعى جميعها بالدرجة الأساسية إلى جني الفوائد والأرباح لمصلحة مستثمريها، بخلاف القطاع العام الذي يتحمل مسؤولية توفير فرص العمل إلى الباحثين عن عمل، وتحقيق الأرباح ، مما يستلزم الموازنة الدقيقة بينهما ، بوصف ذلك مسؤولية اجتماعية تتحملها الحكومات.

٤. سوء إدارة معظم مؤسسات القطاع العام وضيق أفق تفكير الكثير من المسؤولين عن إدارتها، مما أدى في الكثير من الأحيان إلى ضعف أداء تلك المؤسسات وتدني إنتاجيتها بسبب إنعدام الحوافز أو قلتها، مما

لا يشجع على المبادرة والإبداع والابتكار والعطاء لتطوير مؤسساتهم ، وقد نجم عن ذلك ترهل مفرط بهذه المؤسسات وحالة ركود شبه دائم.

يلاحظ تزايد أعداد خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى العاطلين عن العمل عاما بعد آخر من دون أن يحرك أحدا ساكنا، وهناك أعداد أخرى ممن انخرطت في الوظائف الحكومية لا تمارس أعمالا نافعة ذات قيمة مؤثرة في الاقتصاد الوطني فيما بات يعرف بالبطالة المقنعة. وقد نجم عن كل ذلك تفاقم مشكلة البطالة بعامة وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بخاصة، عاما بعد آخر، إلى الحد الذي بات ينذر بهزات اجتماعية مدمرة في بعض البلدان، ومنها البلدان العربية ، وليس بعيدا عنا ما شهدته تونس في مطلع العام الميلادي ٢٠١١، وما تشهده بلدان عربية أخرى بين الحين والآخر كما في مصر واليمن والجزائر وغيرها.

حجم البطالة في البلدان العربية

تشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة في بعض الدول العربية من خريجي الجامعات تصل إلى (٥٠٪) ، ويعزو السبب في ذلك إلى افتقار أعداد غير قليلة منهم إلى المهارات والخبرات التي يحتاج اليها سوق العمل ولاسيما المهن التي تتطلب مهارات عالية مستندة إلى التقنيات المتقدمة ذات القيمة العالية المضافة ، مما يصعب الإفادة من مؤهلاتهم بشكلها الحالي التي تغلب فيه التخصصات الإنسانية والأدبية والنظرية بنسبة تصل إلى أكثر من الثلثين ، فضلا عن الثقافة السائدة في بعض البلدان العربية المتمثلة بالنظرة الدونية للكثير من المهن الحرفية ، والرغبة الشديدة لدى فئات واسعة من المجتمعات العربية بالأعمال المكتبية عامة

والأعمال الحكومية خاصة ، إذ ما زالت الحكومات هي المصدر الرئيس للوظائف في الكثير من البلدان العربية.

ومن المفارقات الغريبة التي يشير اليها تقرير المنظمة العربية للعمل الصادر في العام ٢٠٠٨ إلى أن معدلات البطالة بين الأميين في معظم الدول العربية أدنى من معدلاتها بين المتعلمين ، إذ تبلغ هذه المعدلات لذوى التعليم المتوسط والثانوي والجامعي عشرة أضعاف في مصر وخمسة أضعاف في المغرب وثلاثة أضعاف في الجزائر. تشير تقديرات بعض المؤسسات الدولية والاقتصاديين المصريين إلى أن عدد المصريين العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة نحو (٥,٣) مليون شخص ، في حين تقدرها جهات أخرى بستة ملايين شخص. بلغت نسبة البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩سنة) في مصر (٢٢٪) في العام ٢٠٠٩، نسبة الإناث (٤٧,٢٪) ونسبة الذكور (٧,١٣٪) طبقا لما ورد في البيان الصحفي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شهر آب ٢٠١٠ .

تبلغ نسبة الباحثات عن عمل بين المتعلمات ولاسيما بين الجامعيات في بلدان الخليج العربي أكثر من (٢٣٪) ، مما يمثل هدرا كبيرا في الموارد التعليمية إلا إذا نظر إليه بوصفه ترفا ثقافيا، وعلى العموم فإن معدلها بين النساء الأعلى تعليما في البلدان العربية ، أعلى من معدلها بين الذكور الأعلى تعليما.

أكد التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة أن نسبة (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم ، في

حين يهاجر نحو (٥٠٪) من الأطباء العرب و(٢٣٪) من المهندسين و(١٥٪) من العلماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأن (٧٥٪) من المهاجرين العرب ذوي الشهادات العليا يستقرون في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ، وأن ثلث الكفاءات المهاجرة من الدول النامية ينتمون للدول العربية .

يبين الكتاب الدولي الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عام ٢٠١٠ معدلات البطالة في الدول العربية كما مبين في الجدول (١).

جدول (١)

قائمة البلدان العربية حسب معدل البطالة

معدل البطالة بين البلدان العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الترتيب	البلد	معدل البطالة (٪)
١	جيبوتي	٥٩,٠٠
٢	اليمن	٣٥,٠٠
٣	فلسطين	٢٠,١٠
٤	جزر القمر	٢٠,٠٠
٥	موريتانيا	٢٠,٠٠
٦	السودان	١٨,٧٠
٧	العراق	١٨,٠٠
٨	السعودية	١٥,٠٠
٩	تونس	١٤,٠٠
١٠	الأردن	١٣,٠٠
١١	ليبيا	١٣,٠٠

١٢	الجزائر	١٢,٩٠
١٣	الإمارات العربية	١٢,٧٠
١٤	المغرب	١٠,٢٠
١٥	لبنان	١٠,٠٠
١٦	سوريا	٩,٠٠
١٧	مصر	٨,٧٠
١٨	عمان	٥,٠٠
١٩	البحرين	٣,٥٠
٢٠	الكويت	٢,٢٠
٢١	قطر	٠,٦٠

ولمعالجة هذا الوضع الشاذ ، لابد من إعادة نظر جادة وشاملة بأوضاع التعليم برمته ، والسعي لتحديث برامجه ومناهجه ونظمه، لتصبح أكثر قدرة على إكساب الخريجين مهارات العمل التي يحتاج اليها السوق، مما يتطلب تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع الخاص، والمساهمة بصياغة برامجه التعليمية بما يتوافق وتوجهات السوق المحلية.

التربية والتعليم

شهد قطاع التربية والتعليم في معظم البلدان العربية تطورا كميا ملموسا في العقود الأخيرة. يبين الجدول (٢) أعداد الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة.

جدول (٢)

النسب المئوية لمعدلات الالتحاق في التعليم في البلدان العربية بمراحله المختلفة ممن هم في سن التعليم في كل مرحلة للسنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٩

البلد	٪ التعليم الابتدائي	٪ التعليم الثانوي	٪ التعليم العالي
الإمارات العربية	٩١,٦	٨٣,٨	٢٥,٢
قطر	٩٤,١	٧٩,٢	١١
البحرين	٩٧,٩	٨٩,٤	٢٩,٩
الكويت	٨٧,٦	٧٩,٩	١٧,٦
ليبيا	-	-	٥٥,٧
السعودية	٨٤,٥	٧٣	٢٩,٩
تونس	٩٧,٧	٨٦,٨	٣١,٦
الأردن	٨٩,١	٨٣,٧	٣٧,٧
الجزائر	٩٤,٩	٦٦,٣	٢٣,٩
مصر	٩٣,٦	٧١,٢	٣١,٢
المغرب	٨٩,٥	٣٤,٥	١٢,٣
اليمن	٧٢,٧	٣٧,٤	١٠,٢
موريتانيا	٧٩,٧	١٦,٣	٣٨
جزر القمر	٧٢,٩	-	٢٧
السودان	٣٩,٢	-	٥٩
العراق	٨٧,٣	٣٩,٦	١٥,٧
لبنان	٨٨,٣	٧٤,٩	٥١,٥
عمان	٦٨,٣	٧٨,٢	٢٦,٣
إجمالي الدول العربية	٨٠,٩	٦٠,٤	٢٣,٧

يلاحظ من الجدول (٢) الآتي :

١. تتصدر البحرين الدول العربية بعدد إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي بنسبة (٩٧,٩٪) ، تليها تونس بنسبة (٩٧,٧٪) والجزائر بنسبة (٩٤,٩٪) و قطر بنسبة (٩٤,١٪) ومصر بنسبة (٩٣,٦٪) .

٢. تتخلف السودان وسلطنة عمان واليمن وجزر القمر عن معدل إجمالي الطلبة في الدول العربية الملتحقين بالتعليم الابتدائي البالغ (٨٠,٩٪) ، إذ تبلغ نسبة الملتحقين في السودان (٣٩,٢٪) وهي نسبة متدنية جدا .

٣. تتصدر البحرين الدول العربية بعدد إجمالي الطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي بنسبة (٨٩,٤٪)، تليها تونس بنسبة (٨٦,٨٪) تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٨٦,٨٪) والأردن بنسبة (٨٦,٧٪) والكويت بنسبة (٧٩,٩٪) .

٤. تحتل موريتانيا أدنى نسبة (١٦,٣٪) بعدد الطلبة الملتحقين في التعليم الثانوي .

٥. وعلى العموم تنخفض نسب جميع طلبة التعليم الثانوي في الدول العربية مقارنة بالتعليم الابتدائي، إذ تبلغ النسبة لعموم البلدان العربية (٦٠,٤٪) ، مما يؤشر تسرب أعداد غير قليلة من طلبة التعليم الابتدائي .

٦. تتصدر السودان الدول العربية بعدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي بنسبة (٥٩٪) وليبيا بنسبة (٥٥,٧٪) ولبنان بنسبة (٥١,٥٪) .

٧. تحتل اليمن أدنى نسبة (١٠,٢٪) بعدد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي، تليها قطر بنسبة (١١٪) والمغرب بنسبة (١٢,٣٪) والعراق بنسبة (١٥,٧٪) ، وجميعها أدنى من معدل الدول العربية (٢٣,٧٪) .

يلاحظ إجمالا أن عدد الملتحقين في التعليم ما زال منخفضا في معظم الدول العربية ، مقارنة بدول العالم الأخرى المتقدمة كما يتضح ذلك من الجدول (٣) .

جدول (٣)

النسب المئوية لمعدلات الالتحاق في التعليم في مناطق العالم المختلفة بمراحله المختلفة ممن هم في سن التعليم في كل مرحلة للسنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٩

المنطقة	٪ التعليم الابتدائي	٪ التعليم الثانوي	٪ التعليم العالي
شرق آسيا	٩٣,٣	٦٢,٦	٢٠,٩
أوربا وآسيا الوسطى	٩٢,٣	٨٢,١	٥٤,٢
أمريكا اللاتينية	٩٤,٤	٧٢,٥	٣٦,٧
جنوب آسيا	٨٦,٩	٤٢	١٢,٨
أفريقيا	٧٣,٦	٢٩,٥	٥,٥
الدول العربية	٨٠,٩	٦٠,٤	٢٣,٧

مشكلات التربية والتعليم

يشير الكثير من الدراسات إلى ضعف منظومة التربية والتعليم في الكثير من البلدان العربية لأسباب شتى، حيث شخصت أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم بالآتي:

١. ضعف كفاءة العملية التعليمية المتأصلة في النظام التعليمي مقارنة بالدول النامية، ناهيك عن الدول المتقدمة.

٢. التساهل بفاقد العملية التعليمية الكبير، فمعدلات التسرب من التعليم عالية.

٣. تفشي البيروقراطية في النظام التعليمي .

٤. معدل محو أمية البالغين ولاسيما بين الإناث منخفضا في الكثير من الدول العربية.

٥. انعكاس التباين في مدخولات العوائل على العناية بتعليم أبنائهم.

٦. الإخفاق بحفز الطلبة على التعلم، إذ ما زال مستوى الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي متدنيا.

٧. تدني مستوى التعليم مقارنة بالدول الأخرى كما يلاحظ ذلك من خلال الدرجات المنخفضة نسبيا التي تسجل في الاختبارات الدولية.

٨. تواضع تمويل التعليم الخاص في معظم هذه الدول.

يبين الجدول (٤) النسبة المئوية لمن يقرأ ويكتب من فئة ١٥ سنة فما فوق في البلدان العربية لعام ٢٠١٠ ، حيث يتضح أن أعدادا غير قليلة من السكان في البلاد العربية مازالوا أميين مقارنة بمناطق العالم الأخرى كما يتضح ذلك من الجدول (٥) على الرغم من توفر الإمكانات المادية في معظم البلدان العربية ، وهو أمر يتطلب بذل جهود أكبر للقضاء على آفة الأمية .

جدول (٤)

النسبة المئوية لمن يقرأ ويكتب من فئة ١٥ سنة فما فوق في البلدان العربية لعام ٢٠١٠

البلد	الإمارات	قطر	البحرين	الكويت	ليبيا	السعودية	تونس	الأردن
النسبة	٩٠	٩٣,١	٩٠,٨	٩٤,٥	٨٨,٤	٨٥,٥	٧٨	٩٢,٢
البلد	الجزائر	المغرب	اليمن	موريتانيا	السودان	العراق	لبنان	عمان
النسبة	٧٢,٦	٥٦,٤	٦٠,٩	٥٦,٨	٦٩,٣	٧٧,٦	٨٩,٦	٨٦,٧

جدول (٥)

النسبة المئوية لمن يقرأ ويكتب من فئة ١٥ سنة فما فوق في مناطق العالم لعام ٢٠١٠

المنطقة	البلدان العربية	أوربا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	جنوب آسيا	افريقيا
النسبة	٧٣,١	٩٧,٥	٩١,١	٦٢,٤	٦٢,٤

وفي ضوء ما تقدم لا بد من إعادة نظر شاملة في النظام التعليمي العربي برمته بحيث يصبح قادرا على تنمية مهارات الخلق والإبداع لدى المتعلمين، وتنمية مداركهم العلمية وفهم أفضل لما حولهم بتقوية مهاراتهم التقنية وقدراتهم اللغوية وتوسيع ثقافتهم العامة ، وتدريبهم على امتلاك أدوات الاستقراء وأساليبه والتحليل المنطقي واستخلاص النتائج العلمية ، والانضباط والعمل بروح الفريق ، والتأقلم السريع مع متغيرات سوق العمل ومتطلباته في عالم متغير. وهذا يتطلب وضع خارطة طريق لتطوير جميع مستويات التعليم بدءا برياض الأطفال ومرورا بالدراسة الابتدائية والثانوية وصولا إلى التعليم العالي ، ليصبح التعليم برمته قادرا على مواجهة متطلبات سوق العمل السريعة التغيير، الأمر الذي يستلزم تغييرات جوهرية في بنية التعليم ونظمه ، والمناهج الدراسية ، وإعداد المعلمين وهيئات التدريس ، وتأكيد أهمية تعليم الكبار مدى الحياة في إطار برامج التعليم المستمر لمواجهة متطلبات العمل التي تشهد تطورات مستمرة ، مما يتطلب الآتي :

١. إعادة نظر شاملة بالمناهج الدراسية وطرائق التدريس في المراحل الدراسية المختلفة.

٢. استخدام الموارد المالية المتاحة للتعليم بصورة أفضل.

٣. السعي الى جذب الطلبة المتميزين من خريجي المدارس الثانوية للالتحاق بسلك التعليم ، وتدريبهم لوظائف التعليم المختلفة ، وتحسين رواتبهم وظروف عملهم .

٤. إعداد مناهج دراسية تعكس احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل.

٥. اعتماد نظام تعليمي مرن يتسم بالجودة والكفاءة العالية ، يتناغم ومتطلبات الحياة المعاصرة في عالم يشهد تنافسا حادا لامتلاك ناصية العلم وحلقات التقنية المتقدمة ، بهدف تأمين فرص العمل لجميع المواطنين، ورفع مستوياتهم المعيشية.

٦. توفير رياض أطفال ذات نوعية تعليمية عالية في جميع المناطق ولفئات المجتمع المختلفة.

٧. مساعدة الطلاب الأكثر حاجة للمساعدة ، وتوفير الفرص والموارد اللازمة لنجاح الطلبة على وفق المعايير الدولية.

٨. تشجيع القوى العاملة على اكتساب المهارات التقنية المستجدة باستمرار وتحفيزهم على التعلم مدى الحياة في إطار برامج التعليم المستمر والتعلم الذاتي.

٩. تدريب وإعادة تدريب القوى العاملة طبقا لحاجات السوق المتجددة .

١٠. الاهتمام بالمهن المستندة إلى التقنيات الحديثة.

ربط التعليم بحاجات السوق

لم يكن العمل في المهن المختلفة في الحقب السابقة مرتبطا بنظم التعليم كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر، إذ كان جلّ اهتمام المدارس والمؤسسات التعليمية ، تهذيب الطالب وتثقيفه بالمعارف المختلفة في

العلوم والآداب ولاسيما علوم الشريعة الإسلامية وعلوم وآداب اللغة العربية ، ليكون مواطنا صالحا متعلما علوم دينه ودنياه.

وعند إنشاء الدول العربية الحديثة في مطلع القرن العشرين وما بعده ، تطورت وظيفة المؤسسات التعليمية، حيث دفعت الحاجة إلى توفير كتبة وموظفين للعمل في دوائر الدولة الحديثة ومؤسساتها في سلك ما بات يعرف بالخدمة المدنية. واستمر الحال على هذا المنوال عقودا طويلة حتى بات جزء من الثقافة العامة لدى الكثير من الناس ، حيث كان ينظر إلى المدارس حتى وقت قريب وكأنها مصانع لتخريج الموظفين الحكوميين.

أدركت الحكومات العربية في ضوء التطورات اللاحقة أن تنفيذ برامجها وخططها التنموية ، إنما يتطلب توفير قوى عاملة وملاكات وطنية في المهن المختلفة التي تتطلب درجة عالية من الإعداد والتأهيل والتدريب في مؤسسات تعليمية بصورة منتظمة، ولايصح إطلاقا الاعتماد على قوى عاملة وملاكات فنية وتقنية أجنبية وافدة فقط ، ولاسيما أن هذه الاحتياجات في تزايد مستمر.

قامت معظم الدول العربية بإعادة نظر جادة وشاملة بنظمها ومناهجها وبرامجها التعليمية بما يمكنها من تلبية حاجاتها ، إذ لم يعد كافيا أن يكون التعليم لغرض الاستزادة من المعرفة وتهذيب الأخلاق ، بل ينبغي أن يكون في المقام الأول ملبيا لحاجات المجتمع. ومنذ ذلك الحين والتعليم بأنواعه يشهد تطورا مستمرا في جميع التخصصات وترصد له التخصيصات المالية اللازمة في موازنات الدول العربية بحسب إمكانات كل بلد.

يشير تقرير المنظمة العربية للعمل الصادر في العام ٢٠٠٨ إلى أن القوى العاملة تتوزع في البلدان العربية على القطاعات المختلفة حيث يستحوذ القطاع الزراعي وصيد الأسماك على نسبة (٢٨,٥٪) من إجمالي عدد القوى العاملة ، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة (٢٨,٣٪) ، وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم بنسبة (١٣,٣٪) ، وقطاع الصناعة التحويلية بنسبة (١٠٪) ، وقطاع الإنشاءات بنسبة (٨,٥٪)، وتتوزع النسب المتبقية على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتتفاوت هذه النسب بين القطاعات في الدول العربية المختلفة، إذ تبلغ (٦٠,٧٪) في قطاع الزراعة في السودان و(٤٥٪) في المغرب ، في حين لاتتجاوز (٢٪) في دول الخليج العربي. تبلغ نسبة العاملين في الصناعات التحويلية (٢٠٪) في تونس و(١٤,٦٪) في المغرب ، وتبلغ في قطاع الإنشاءات (٢٧٪) في قطر و(١٤,٥٪) في تونس و (١٤٪) في دولة الإمارات العربية المتحدة .

يبين الجدول (٦) نسب مشاركة خريجي المؤسسات التعليمية الثانوية والجامعية في القوى العاملة للعام ٢٠١٠ .

جدول (٦)

نسبة السكان المئوية من ذوي التحصيل الدراسي الثانوي في الأقل من الفئة العمرية ٢٥ سنة فما فوق ونسبة مشاركتها في القوى العاملة في البلدان العربية المختلفة للعام ٢٠١٠

البلد	٪ التحصيل الدراسي إناث	٪ التحصيل الدراسي ذكور	٪ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	٪ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة
الإمارات العربية	٧٦,٩	٧٧,٣	٤٢,٥	٩٢,٦
قطر	٦٢,١	٥٤,٧	٤٩,٣	٩٣,١

البحرين	٥٧	٧٤,٧	٣٣,٥	٨٦,٥
الكويت	٥٢,٢	٤٣,٩	٤٥,٦	٨٤,٥
ليبيا	٥٥,٦	٤٤	٢٥,١	٨١,١
السعودية	٥٠,٣	٥٧,٩	٢١,٨	٨١,٨
الأردن	٥٧,٦	٧٣,٨	٢٤,٧	٧٨,٣
الجزائر	٣٦,٣	٤٩,٣	٣٨,٢	٨٣,١
مصر	٤٣,٤	٦١,١	٢٤,٤	٧٦,٤
العراق	٢٢	٤٢,٧	١٤,٢	٧١,٥
سورية	٢٤,٧	٢٤,١	٢٢	٨٢,١
المغرب	٢٠,١	٣٦,٤	٢٨,٧	٨٣,٦
اليمن	٧,٦	٢٤,٤	٢٠,١	٧٤,٣
موريتانيا	٨	٢٠,٨	٦٠,٤	٨٢,٢
السودان	١٢,٨	١٨,٢	٣٢,٣	٨٥,٥

يلاحظ من الجدول (٦) الآتي :

١ . تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية بنسبة الإناث الحاصلات على التأهيل الدراسي الثانوي فما فوق (٧٦,٩٪) ، تليها قطر بنسبة (٦٢,١٪) والأردن بنسبة (٥٧,٦٪) والبحرين بنسبة (٥٧٪) وليبيا بنسبة (٥٥,٦٪) .

٢ . تحتل اليمن أدنى نسبة لفئة الإناث الحاصلات على مؤهل الدراسة الثانوية فما فوق (٧,٦٪) وموريتانيا (٨٪) والسودان (١٢,٨٪) والمغرب (٢٠,١٪) والعراق (٢٢٪) .

٣ . تتصدر دولة الإمارات المتحدة الدول العربية بفئة الذكور الحاصلين على مؤهل الدراسة الثانوية بنسبة (٧٧,٣٪) والبحرين (٧٤,٧٪) والأردن (٧٣,٨٪) ومصر (٦١,١٪) والسعودية (٥٧,٩٪) .

٤ . تحتل السودان أدنى نسبة (١٨,٢٪) في فئة الذكور الحاصلين على مؤهل الدراسة الثانوية فما فوق ، وموريتانيا (٢٠,٨٪) وسورية (٢٤,١٪) واليمن (٢٤,١٪) والمغرب (٣٦,٤٪) .

٥ . تتصدر موريتانيا الدول العربية في مجال تشغيل النساء (٦٠,٤٪) ، وقطر (٤٩,٣٪) والكويت (٤٥,٥٪) والإمارات العربية المتحدة (٤٢,٥٪) .

٦ . تتصدر قطر الدول العربية في مجال تشغيل الذكور بنسبة (٩٣,١٪) ، والإمارات العربية (٩٢,٦٪) والبحرين (٨٦,٥٪) والسودان (٨٥,٥٪) والكويت (٨٤,٥٪) والمغرب (٣,٦٪).

٧ . يحتل العراق أدنى نسبة في مجال تشغيل النساء المتعلمات (١٤,٢٪) واليمن (٢٠,١٪) وسورية (٢٢٪) ومصر (٢٤,٤٪) والأردن (٢٤,٧٪) .

٨ . يحتل العراق أدنى نسبة في مجال تشغيل الذكور المتعلمين بنسبة (٧١,٥٪) واليمن (٧٤,٣٪) والأردن (٧٨,٣٪) .

٩ . ما زالت نسب تشغيل النساء المتعلمات متدنية في جميع الدول العربية ، إذ لا تتجاوز هذه النسب في أحسن الأحوال نصف عدد

المتعلمات ، مما يمثل هدرا في الإمكانات التي يفترض توظيفها لمصلحة خطط التنمية ، وتبديدا للموارد التعليمية .

١٠ . تعد نسب تشغيل الذكور المتعلمين جيدة نسبيا في جميع الدول العربية .

يبين الجدول (٧) نسب السكان المئوية من ذوي التحصيل الدراسي الثانوي في الأقل من الفئة العمرية ٢٥ سنة فما فوق ونسبة مشاركتها في القوى العاملة في مناطق العالم المختلفة للعام ٢٠١٠ .

جدول (٧)

نسبة السكان المئوية من ذوي التحصيل الدراسي الثانوي على الأقل من الفئة العمرية ٢٥ سنة فما فوق ونسبة مشاركتها في القوى العاملة في مناطق العالم المختلفة للعام ٢٠١٠ .

المنطقة	٪ التحصيل الدراسي إناث	٪ التحصيل الدراسي ذكور	٪ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة	٪ معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة
البلدان العربية	٣١,٨	٤٥	٢٧	٧٨,٢
شرق آسيا والمحيط الهادي	٤٨,٢	٦١,٤	٧٠,١	٨٤,٥
أوربا وآسيا الوسطى	٧٨	٧٤	٥٨,٦	٧٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥١,٣	٥٢,٧	٥٥,٣	٨٣,٣
جنوب آسيا	٢٧,٤	٤٩,١	٣٧,٢	٨٤,٢
العالم	٥١,٦	٦١,٧	٥٦,٨	٨٢,٦

يلاحظ من الجدول (٧) الآتي :

١ . تدني نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل الدراسة الثانوية فما فوق في البلدان العربية (٣١,٨٪) مقابل نسبة (٥١٪) في العالم ونسبة (٧٨ ٪) في دول أوربا وآسيا الوسطى ، وتصل في الدول الأكثر تقدما إلى (٨٤ ٪) .

٢ . تدني نسبة الذكور الحاصلين على مؤهل الدراسة الثانوية فما فوق في البلدان العربية (٤٥ ٪) مقابل نسبة (٦١,٧٪) في العالم ونسبة (٧٤٪) في دول أوربا وآسيا الوسطى ، وتصل في الدول الأكثر تقدما إلى (٨٦,٦٪) .

٣ . نسبة تشغيل الإناث المتعلمات في البلدان العربية (٢٧٪) هي أقل من نصف نسبتها في العالم (٥٦,٨٪) .

٤ . تعد نسبة تشغيل الذكور المتعلمين في البلدان العربية (٧٨,٢٪) جيدة مقارنة بنسبتها (٨٢,٦٪) في العالم .

يساعد التعليم برفع القدرات الإنتاجية للقوى العاملة، تشير بعض الدراسات إلى زيادة إنتاجية العامل بازدياد تعليمه ، فالأمي الذي يدرس سنة واحدة تزداد إنتاجيته (٣٠٪) ، والطالب الذي يدرس عشر سنوات تزداد إنتاجيته (٣٠ – ٨٠) مرة عن الطالب الذي يدرس أربعة سنوات في المرحلة الابتدائية فقط.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن عائد التعليم يبلغ أكثر من أربعين مرة مما ينفق عليه ، وأن إنتاجية الفرد تزداد بازدياد مدة تعليمه ، ويزداد

متوسط دخل خريج الجامعة بمقدار (٦٠٪) عن متوسط دخل خريج الدراسة الثانوية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بالتعليم لمواءمة متطلبات سوق العمل في البلدان العربية ، إلا أنه يلاحظ عجز النظام التعليمي العربي عن تلبية احتياجات سوق العمل من المهن التي يحتاج اليها بالنوعية والكمية المطلوبة ، ولاسيما المهن التي تستند إلى المعرفة العلمية المتقدمة والتقنية الحديثة المتطورة ، الأمر الذي نجم عنه تراكم أعداد من خريجي الجامعات المتزايدة عاما بعد آخر في تخصصات مختلفة يصعب الإفادة منها في مجالات عمل حقيقية، مما جعل منها عبءً على الاقتصاد الوطني في الكثير من البلدان العربية إن لم يكن في جميعها ، في الوقت الذي تشكو فيه من ندرة الملاكات الوطنية في الكثير من المهن ، الأمر الذي دفعها إلى استقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة من بلدان أخرى لإدامة زخم ماكينتها الاقتصادية.

ويعد التعليم التقني والتدريب المهني الركيزة الأساسية لإعداد القوى العاملة وتدريبها لممارسة المهن المختلفة، إلا أنه ما زال يعاني من عزوف الشباب من الالتحاق بمؤسساته في الدول العربية لأسباب شتى نوجزها بالآتي :

١ . ما زالت فئات واسعة من الناس تنظر إلى المهن والحرف نظرة دونية، وحيث أن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني يفضي بالضرورة إلى ممارسة مهنة من المهن ، لذا لا تحبذ الكثير من العوائل التحاق أبنائها بهذه المؤسسات ، إلا إذا كانت مضطرة على ذلك .

٢ . يشعر الكثيرون بحق أو بدونه بأن الالتحاق بالتعليم الجامعي أكثر ضمانا لمستقبلهم وتبؤهم وظائف أفضل في الحياة العامة ، بخلاف ما قد يكون عليه حال خريجي مؤسسات التعليم التقني .

٣ . لا يساعد وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية الوافدة و لاسيما إلى الدول العربية النفطية، والمؤهلة في بلدانها سلفا ، والمستعدة للعمل ساعات طويلة بأجور أدنى ، على حفز المؤسسات لتوفير فرص عمل أوسع للمواطنين ، تحت واجهات وذرائع شتى ، الأمر الذي يستلزم التصدي الحازم هذه الحالة من خلال التطبيق الفاعل لسياسة توطين الوظائف ، والعمل بكل الوسائل لتذليل ما قد يواجهها من صعوبات بالتعاون والتنسيق مع كل من يعنيهم نجاح هذه السياسة وتحقيق أهدافها لخدمة الاقتصاد الوطني .

ولغرض حفز الشباب على الالتحاق بالتعليم التقني والتدريب المهني لابد من اتخاذ إجراءات مناسبة بحسب ظروف كل بلد ، منها :

١. إشاعة ثقافة العمل المهني منذ سنوات التعليم الأولى في المدارس بحيث تكون جزءً من مفردات التعليم فكرا وممارسة.

٢. تضمين مفردات المناهج الدراسية مهارات العمل الأساسية المستندة إلى المعرفة العلمية والتقنية الحديثة.

٣. التعاون والتنسيق المباشر بين مؤسسات التعليم التقني وحقل العمل لتحديد التخصصات المهنية التي يحتاج اليها من منطلق الشراكة بين الجانبين.

٤. يفضل إنشاء مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في مراكز التجمعات الصناعية أو بالقرب منها للإفادة من إمكاناتها التدريبية.

٥. متابعة خريجي التعليم التقني والتدريب المهني للوقوف على مدى أهليتهم في ميادين العمل ومدى رضا جهات عملهم عن أدائهم .

٦. إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع التحاق الشباب بالتعليم التقني والتدريب المهني.

٧. أن لا يكون نظام التعليم التقني نظاما مغلقا، بل ينبغي أن يكون نظاما تعليميا منفتحا يتيح الفرص للطلبة المتفوقين بالانتقال إلى مستويات دراسية أعلى كلما كان ذلك ممكنا.

٨. رصد التخصيصات المالية اللازمة في الموازنات التشغيلية والاستثمارية لمؤسسات التعليم التقني بما لا يقل عن الجامعات والمؤسسات الجامعية الأخرى، إن لم يكن أكثر منها ، ذلك أن طبيعة التدريس فيها تتطلب الكثير من الأجهزة والمعدات العلمية ذات التكاليف العالية.

الخاتمة

ينبغي أن تسعى المؤسسات التعليمية إلى تخريج قوى عاملة منتجة قادرة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية ، واستيعاب مستجدات العلوم والتقنيات الحديثة ، مما يتطلب ربط التعليم أكثر فأكثر بحاجات السوق المحلية ومتطلبات التنمية، وتوجيه الطلبة نحو التخصصات التي يحتاج اليها سوق العمل ، والتركيز على التخصصات العلمية والتقنية ، حيث تعاني الأسواق من فائض كبير بعدد خريجي الدراسات الإنسانية والأدبية مقابل نقص حاد بعدد خريجي الدراسات الهندسية والتقنية والطبية وبعض التخصصات العلمية الأخرى. أي

باختصار أن يكون نظام التعليم موجها نحو سوق العمل ، وأن تسعى المؤسسات التعليمية إلى إشاعة مفاهيم العمل الحربين شرائح المجتمع المختلفة بكل الوسائل الممكنة.

وخلاصة القول أن ظاهرة تزايد أعداد العاطلين عن العمل ولاسيما بين فئة الشباب من خريجي المعاهد والكليات والجامعات باتت تشكل مصدر قلق للكثير من الدول ، ومصدر خطر يهدد أمنها ومعوق أساسي لتنفيذ خططها التنموية ، الأمر الذي يستلزم التصدي الجاد لهذه الظاهرة والعمل بكل الوسائل للحد من آثارها المدمرة .

المراجع العلمية

١ . تقرير التنمية البشرية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /٢٠١٠ .

٢ . معهد اليونسكو للإحصاء (٢٠١٠ a).

٣ . تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /٢٠٠٩.

٤ . التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية / منظمة العمل العربية / القاهرة / ٢٠٠٨ .

٥ . تقرير المنظمة العربية للعمل / القاهرة / ٢٠٠٨ .

٦ . التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة) / منظمة العمل العربية / القاهرة / ٢٠١٠ .

٧ . الكتاب الدولي الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عام ٢٠١٠.